سلسلة تفريغات البرجس (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

السُّنَّةُ والبِدعَةُ
وأثرُهُما عَلَى الأُمَّةِ

«ألقيت هذه المحاضرة في مسجد قباء في المدينة النبوية -على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم-»

محضرة مفرغة لفضيلة الشيخ:

عبد السَّلام بن برجس آل عبد الكريم

-رحمه الله تعالى، وطيب ثراه-

فَرَّغَهَا وَأَعَدَّهَا: مُحَمَّد عِمَاد نَوفَل
عفا الله عنه

WWW.DAAWAH.NET

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله -وحده لا شريك له-، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين-.

أما بعد -أيها الإخوة في الله-:

هذا موضوعٌ في غاية الأهمية، إنه موضوع من المواضيع التي ينبغي لكل مؤمن بالله واليوم الآخر أن يعرفها وأن يتعلمها؛ فهو موضوع يتعلق بالسنة والبدعة؛ فَتَعَلُّمُ السنة للعمل بها، ومعرفة البدعة لاجتنابها والحذر منها.

لقد اهتم العلماء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- بهذا الموضوع عنايةً فائقةً كبيرة، وعنايتُهُم بهذا الموضوع مستمدةٌ من عناية الشارع به؛ فإن الشارع الحكيم عُنِي بموضوع السنة والبدعة، فَبَيَّنَ أمر السنة ووضَّحَه؛ فما توفي رسول الله ﷺ إلا وشأن السنة واضح وضوح الشمس رابعةَ النهار.

واهتم -أيضًا- بالبدعة؛ ليحذرها الناس، وليجتنبوها؛ فلم يُتَوَفَّ رسول اللهﷺ إلا وقد بين البدعة، ووضحها للناس وضوحًا بيِّنًا جَلِيًّا لا لَبس فيه.

أيها الإخوة الفضلاء، إن تَكرار الحديث عن موضوع السنة والبدعة لَهو مِمَّا يُحمد؛ فإن الشارع الحكيم راعى التذكير للمسلمين، ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[الأعلى: ٩]، والتذكير يكون لأمر قد سبق بيانه وتوضيحه، ومن هنا؛ كان النبي ﷺ يتخلل أصحابه بالموعظة مخافة السآمة عليهم، فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يذكرهم، ويسترجع معهم ما كان متقررًا في أذهانهم معلومًا لديهم؛ فتكرار الحديث عن السنة والبدعة من هذا الباب جيد ومهم.

أيضًا فإن رسول الله ﷺ قد جعل هذا الموضوع وَصِيَّتَهُ لأمته في آخر أيام حياته -صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ-؛ فكانت العناية به والاهتمام به -مذاكرةً ومدارسةً، وتطبيقًا وعملًا- من أهم ما يتجه إليه المسلم ويسعى عليه.

فمن هنا؛ فإن أهل العلم لم يزالوا -بحمد الله- يكررون الحديث عن هذا الأمر؛ لأن حاجة الناس إليه حاجة ماسة، بل هي حاجة تفوق حاجتهم إلى الطعام والشراب والنفَس.

وسوف نتطرق في الحديث عن هذا الموضوع بِشِقَّيْنِ؛ الأول: الحديث عن السنة، والآخر: الحديث عن البدعة، والسنة والبدعة ضدان يبين أحدهما الآخر.

أما السنة؛ فإنها: كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو تقرير أو فعل أو هيئة أو نحو ذلك، فالعلماء يعنون بالسنة جميع ما شرعه رسول الله ﷺ، وكان هذا الاصطلاح معهودًا في لسان الشارع معهودًا في الصدر الأول من الإسلام، فالسنة تطلق على الإسلام كله، ولهذا؛ قال النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي؛ فَلَيْسَ مِنِّي».

ثم إن العلماء المتأخرين جعلوا اصطلاحًا خاصًّا يشمله لفظ السنة.

فعلماء أهل السنة والجماعة جعلوا السنة اسمًا لأمور العقائد؛ وذلك بيانًا لعظيم شأنها، وكبير خطرها، وأن الاعتماد فيها إنما هو على سنة رسول الله ﷺ، ولهذا؛ تتابع العلماء في التأليف على السنة، وَعَنَوا بذلك أمور المعتقد.

ومنهم -كعلماء الأصول- من ذهب إلى أن السنة ما يقابل الواجب؛ فهي: ما يُثَابُ فَاعِلُهُ ولا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ.

ونحن في هذه المحاضرة نتكلم عن السنة عمومًا على أنها هي الإسلام.

فسنة رسول الله ﷺ هي مصدر من مصادير التشريع، وقد أمرنا الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بالدخول في الإسلام كافة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾[البقرة: ٢٠٨] أي: ادخلوا في جميع الإسلام، في تشريعاته المتعلقة بالأمور الكبار، وفي تشريعاته المتعلقة بما هو دونها.

الإسلام لم يُفَرِّقْ بين صغيرِ ما أمر به وبين كبير ما أمر به من حيث الاهتمامُ والحث على المسارعة إلى العمل، أما ما أمر به أَمْرَ إيجاب فإنه يُرَتِّبُ عقابًا على مَن تركه، وما أمر به أَمْرَ استحباب فإنه يُرَتِّبُ ثوابًا لمن فعله.

ويظهر ذلك في أن الإسلام يرعى جميع ما صدر عنه من تشريعات أنه جعل حدًّا قويًّا لمن يسيء إلى شيء من شعائر الإسلام؛ فمن استهزأ بالصلاة كَفَرَ فيقتل لذلك، ومن استهزأ بتقليم الأظافر الذي سنه رسول الله ﷺ فإنه يكفر ويقتل على ذلك، وهذا يبين أن الإسلام يرعى جميع ما شرعه على حد سواء.

فمن هنا؛ فإن الاهتمام بالسنة -جملةً وتفصيلًا- هو دأب المسلم، وهو أعلى ما يتمنى المسلم أن يقوم به، وأولى ما يتسابق المسلم للتنافس في تحصيله؛ فإن الدخول في سنة رسول الله ﷺ كافة دليل على تعظيم

شخص رسول الله ﷺ، وتعظيمُهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ومحبته أمْر حَتْمٌ على كل مؤمن ومؤمنة، بل لا يدخل في دين الإسلام مَن لم يَرْعَ ذلك وَيَقُمْ به.

فالاهتمام بالسنة فيه التأسي به -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أسوةً كاملة، وهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- الأسوة، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[الأحزاب: ٢١]، فالتأسي به -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فيه إظهار الطواعية له -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- على الإطلاق، ومن أطاعه فقد نجا، ومن عصاه فقد خاب وخسر.

والاهتمام بالسنة عمومًا فيه -أيضًا- جانب آخر؛ وهو بناء الإسلام على البناء الصحيح الذي لا يقبل الله ﷻ من أحد سواه؛ فدين الإسلام دين مبني على أصلين؛ الأول: الإخلاص لله ﷻ، والآخر: المتابعة لرسول الله ﷺ.

فكل عامل لا بد أن يرعى هذين الأمرين؛ فيحاسب نفسه في الإخلاص لله ﷻ، فإن كان عمله خالصًا لله يراد به وجه الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، فإنه لا يكتفى بذلك لتحقيق مصلحة الآخرة ودرء مفسدتها، لتحقيق دخول الجنة والنجاة من النار؛ بل لا بد من محاسبة أخرى؛ وهي النظر في هذا العمل: هل هو موافق لشريعة الله موافق لهدي رسول الله ﷺ أم لا.

فإن كان العمل موافقًا للسنة، فإن ذلك دليل قَبُول هذا العمل، وأنه من العمل الصالح والكَلِم الطيب الذي يرفعه الله ﷻ إليه؛ إعلامًا بقبوله مِن عامِلِهِ. وإن لم يكن هذا العمل متابعًا لرسول الله ﷺ، فإنه مردود على صاحبه مهما كان حجم إخلاصه لله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وهذا أمر قرره الشارع الحكيم في نصوص واضحة من الكتاب والسنة، وأجمعت عليه الأمة المحمدية؛ فلا ترى اختلافًا بين علماء الأمة في العناية بهذين الأمرين والاهتمام بهما.

ولهذا؛ فإن الله ﷻ أنزل الكتاب -وهو القرآن-على مَن؟- على رسوله ﷺ؛ لنتعبد الله ﷻ بهذا الكتاب على ما فسره به رسول الله ﷺ، بأقواله وأفعاله وتقريراته وتروكه وهيئته -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، فلا سبيل إلى طاعة الله إلا عن طريق رسول الله ﷺ، فلو لم تكن متابعته -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ركنًا من أركان قبول العمل لما كان في تخصيص إرسال الرسل -ومنهم النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- كبير فائدة.

ولهذا؛ قال الله ﷻ: ﴿اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء﴾[الأعراف: ٣]، فنهانا الله ﷻ عن اتباع غير كتاب الله ﷻ المنزل على رسول الله ﷺ.

وفي آية محكمة أمر الله ﷻ بطاعته وطاعة رسوله بالنص: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

بل أمرنا في حال الاختلاف أن نرد جميع الخلاف إلى رسول الله ﷺ، فإن كان حيًّا؛ فيرد إلى شخصه الكريم المعظم -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ-، وإن كان بعد وفاته -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-؛ فيرد الخلاف إلى سنته، فإن كانت ناطقةً بحسم الخلاف وجب المصير إليها، وإلا نُظِرَ في فُهُوم صحابته الكرام وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين في نصوصه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

وهذا في كتاب الله ﷻ واضح بَيِّنٌ، أما في السنة المطهرة فإنه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- جعل لهذا الجانب شأنًا عظيمًا؛ فجاءت أحاديثه -قولية كانت أو فعلية، أو على سبيل التقرير- مُدَعِّمَةً هذا الأصل مُقَرِّرَةً له في نفوس المسلمين، فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يقرر في نفوس المسلمين أنهم لا يعبدون الله ﷻ إلا عن طريقه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، ويقرر أن كل عمل اجتهد صاحبُهُ فيه لم يكن على وفق ما جاء به النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فهو مردود غير مقبول.

فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يقول في حديث عائشة المعروف: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»؛ فكل عمل يعمله عامل -مهما كان هذا العمل من درجة عالية في المشقة، أو صفة كبيرة في الإخلاص لله ﷻ- فإنه موقوف على متابعة رسول الله ﷺ.

ولهذا؛ فإن النفر الذين جاؤوا فسألوا عن عبادة رسول الله ﷺ فَتَقَالُّوهَا؛ فقال أحدهم: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الآخر: أنا أترك النساء وأدع الزواج، وقال الآخر: أنا أقوم الليل فلا أرقد، فلما بلغ ذلك النبيَّ ﷺ استنكر فعلَهم وأبطله، غاضًّا النظر عن دوافع هذا العمل وعن مدى إخلاص الدين فيه لله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، فأخبر -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أنه مَن رغب عن سنته فليس منه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، ليس من النبي ﷺ في شيء.

وهذا الأمر -كما أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَرَّرَهُ- فإن جميع الأنبياء قد قرروا هذا الأمر وأكدوا عليه، وأن قبول العمل إنما يتوقف على الإخلاص ومتابعتهم.

ولهذا؛ فإن النصارى لما ابتدعوا بِدَعًا وجعلوا عباداتٍ شاقةً يتحملونها لم يشرعْها لهم عيسى -عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ- أنكر الله ﷻ ذلك عليهم، وأنكر ذلك عليهم رسولهم عيسى -عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ-.

ولهذا؛ قال الله ﷻ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾[الحديد: ٢٧]، والمعنى: أن النصارى ابتدعوا رهبانية لم يبتدعوها إلا ابتغاء رضوان الله؛ فعاقبهم الله ﷻ أنهم لم يرعوها حق رعايتها؛ فالبدعة قرينة لإحباط عمل السنة وتقليله في نفوس من قامت به هذه البدعة؛ فلما أنهم ابتدعوا الرهبانية ولم يشرعها لهم عيسى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ضربهم الله ﷻ بالعقوبة الأولى في هذه الدنيا؛ وهو أنهم لم يرعوها حق رعايتها.

وهذا هو حال أهل البدع والأهواء: يبتدعون بدعًا ثم لا يستطيعون القيام بها.

فهذا شق من عقوبتهم: أنهم لما ابتدعوا هذه الرهبانية تركوا سنن عيسى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، وأما الشق الآخر؛ فهي العقوبة الصارمة لهم في الآخرة بأنهم عبدوا الله على غير ما شرعه لهم رسولهم ﷺ، فلهذا؛ نزل فيهم قول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ . تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾[الغاشية: ٢-٤].

رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحد أساقفتهم وهو في صومعة له يجتهد ويكثر الصلاة والبكاء من خشية الله، فبكى عمر، فسئل: لم بكيت؟ فقال: «ذكرتُ قولَ الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ . تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾».

فهنا مقدمتان وهنا نتيجة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ تعلوها الخشية، وهي -أيضًا- ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ بمعنى أنها دأبت في عمل الخير واجتهدت فيه حتى بلغت بهم المشقة ما بلغت، ولهذا؛ قال الله ﷻ: ﴿نَّاصِبَةٌ﴾ وهو لفظ يدل على شدة التعب في أداء هذه العبادة، فما النتيجة من هذا العمل؟

أكثر المستمعين يظنون أن النتيجة هي جزاؤهم بجنات عدن، جزاؤهم برضوان الله، الأمر ليس كذلك تمامًا؛ بل هو على العكس، جزاؤهم: ﴿تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾؛ فهي تدخل النار -ولو كانت خشعت وبكت، ولو كانت نصبت في الطاعة والعبادة-لم؟- لأنها أخلت بركن من أركان العبادة؛ وهي المتابعة.

إذن؛ فمقصود الشارع الحكيم -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- في إرسال الرسل أن يتعبد الناس بطريقة الرسل، وأن ينتهجوا نهجهم، فمن لم يفعل ذلك فقد خاب وخسر، وضل عن طريق الهدى والصواب.

ومن هنا؛ فإن النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لحرصه على أمته أن تأتي معه على الحوض يوم القيامة، ولحرصه وشفقته على أمته لتدخل الجنة ولتسلم من النار؛ فإنه عني بتقرير هذا الأمر لهم وتوضحيه، حتى أنه لم يَخْلُ أحدٌ آنذاك -من الصغار والكبار، من الرجال والنساء، من العجائز والشباب- إلا وقد عَلِمَهُ وَعَرَفَهُ وَأَتْقَنَهُ؛ فأحسن العمل على ضَوْئِهِ.

فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- في الموعظة العظيمة البليغة التي رواها العِرباض بن سارية لمَّا أنه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وعظهم فأحسوا أنها موعظة مودع؛ قالوا له: يا رسول الله، أوصنا. فأوصاهم النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بتقوى الله، والسمع والطاعة، ثم ذكر لهم هذه القضية التي نحن بصددها فقال: «وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ».

فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هنا جمع لهم الأمر بالسنة والتحذير من البدعة؛ لأن القضية إما أن تكون اتباعًا لسنة رسول الله ﷺ، وإما أن تكون ابتداعًا للبدع والأهواء والآراء، فهما ضدان إذا وجد أحدهما انتفى الآخر، ولهذا؛ فإن السلف دائمًا يذكرون أنه ما عمل قوم ببدعة إلا رُفِعَتْ عنهم من السنة مثلها، وهذا جاء عن ابن عباس، وروي مرفوعًا ولم يثبت.

فإذن؛ النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وفي هذه الوصية العظيمة جمع بين الأمر بالسنة والتحذير من البدعة. فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أمر بالسنة، وفي أمره بالسنة إشارات لطيفة تفصل الخلاف الذي سيقع والذي تنبأ به الرسول ﷺ؛ فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أمر بسنته وأمر بسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده؛ فسنة رسول الله ﷺ واجبة الاتباع، وسنة الخلفاء من بعده واجبة الاتباع، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنِ الجَمِيعِ وَأَرْضَاهُمْ-.

هذا ما قرره الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللهُ-؛ لأنه ثبت في الحديث عنه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أن الخلافة بعده ستكون ثلاثين عامًا؛ فهي خلافة الخلفاء الأربعة.

فإذن؛ السنة التي نتبعها هي سنة الرسول -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، وأيضًا ما سنه الخلفاء الراشدون واجبٌ أن يعمل به كالعمل بسنة النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

ولأجل أن هذا الفهم صحيح؛ فإن مما يُحمد لِعُمَرَ بنِ عبد العزيز -رَحِمَهُ اللهُ- أنه أمر باتباع سنة رسول الله ﷺ وبسنة ولاة الأمر من بعده، ويعني بهم الخلفاء الراشدين الذين نَصَّ عليهم النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

ففي أمره -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- باتباع سنته واتباع سنة الخلفاء الراشدين تنبيهٌ إلى أن الاتباع المطلق إنما يكون لمن نص عليه النبي ﷺ، وأن ما عداهم من العلماء والفضلاء فإن اتباعهم على الإطلاق

ليس بواجب، وأن من أوجب اتباع أحد من العلماء وفضلاء الأمة بعد الخلفاء الراشدين فإنه قد خالف هذا النص الصريح من رسول الله ﷺ.

فهو -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- في هذا الحديث تنبأ بما سيحدث في أمته من الاختلاف؛ فجعل لهم الفيصل من هذا الخلاف؛ وهو اتباع سنته، واتباع سنة الخلفاء الراشدين.

فاقتصارُهُ على ذلك دليل على أن من جاء بعدهم من أهل العلم والفضل فإن قولَهم مردودٌ إلى السنة وإلى عمل الخلفاء الراشدين، فمن وافق فقد وُفِّقَ للصواب، ومن خالف فإن قوله غير مقبول منه وإن كان مبجلًا؛ لأن الاحترام والتبجيل لا ينافي رد القول المخالف على قائله، فهذا شق.

والشق الآخر قوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ»، هذا فيه بيان أن المحدثاتِ سوف تخرج، وسوف تفشو، وسوف تَعُمُّ؛ فكيف يتعامل المسلم معها؟ وكيف يدرؤها؟

يدرؤها بعرض النوازل على سنة رسول الله ﷺ وما جاء عن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين؛ فإن التعبير بقوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» دليلٌ على أن التمسك بها بقوة هو المطلوب، ودليل على أن من لم يتمسك بها بهذه القوة فَيَعَضُّ عليها بالنواجذ مُهْمِلًا كُلَّ الإرهاصات وكل الشبه القوية التي تُثَارُ بين آونة وأخرى للتشكيك أو للتقليل من هذا الاهتمام بالسنة -سنته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وسنة الخلفاء الراشدين-، إشارة إلى أن من لم يعض عليها متمسكًا دون النظر إلى هذه الإرجافات فإنه سوف يقع في مَغَبَّةِ هذه الشبهات، وفي هذه الحبال التي يزينها الشيطان وينفخ فيها؛ ليضل الأمة عن طريق الله ﷻ وعن هدي رسول الله ﷺ.

لا أظن أن أحدًا يجهل هذا الأمر، وإنما نريد أن نتحدث عن واقع الأمة في هذا الأمر.

إن واقع الأمة في هذا الأمر واقع مرير؛ حيث أن الاهتمام بالتأسي برسول الله ﷺ يضعف شيئًا فشيئًا؛ فلا يأتي زمان إلا والذي بعده شُرٌّ منه -كما أخبر بذلك المصطفى ﷺ-، وهذا الضَّعْفُ في التأسي بالنبي ﷺ جَرَّ الأمة إلى ويلات.

منها: أن التأسي قد وقع بغيره -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، فَعُظْمُ مَنْ تُؤُسِّيَ به، هذا لمن كان له مَن يتأسى به، وأما من لم يكن له أحد يتأسى به فإن هذا له مجال آخر وله حديث آخر.

ضَعْفُ التأسي بالنبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- جعل كثيرًا من الناس يلتمسون الأسوة والقدوة في غيره ﷺ؛ فهنا فشت الخلافات بين الأمة، وَكَثُرَ التناحر والتشاجر، وأيضًا حصل التقصير في التأسي

الحقيقي بالنبي ﷺ؛ فإنه إذا جعل الأسوة رجلًا غير معصوم فإن النقص سوف يدخل على من تأسى به شيئًا فشيئًا، لاسيما إذا طال العهد بهذا المتأسَّى به.

ومن هنا؛ نشأت البدع، ورفعت راياتها، وعلت أصواتها في كل صِقْعٍ مِن أصقاع البلدان.

فلو أن المسلمين عَظَّمُوا رسولَ الله ﷺ التعظيم الواجب؛ فأحبوه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- محبةً كاملة مطلقة أكثر من محبتهم لأنفسهم ولأهليهم ولأولادهم؛ فجعلوه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- الأسوة الكاملة لهم؛ لما احتاجوا إلى أن يلتمسوا الأسوة والقدوة في فلان أو فلان.

ثم إن ضعف التأسي بالنبي ﷺ هو قاعدة من قواعد الاختلاف المذموم الموجود في هذه الأمة؛ فإن الرد إذا كان إلى سنة رسول الله ﷺ وإلى خلفائه الراشدين -أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-... إذا لم يكن الرد عند الاختلاف إلى هؤلاء؛ فإنه -ولا ريب- سوف تفشو الخلافات، ويكثر النزاع؛ فتصاب الأمة بالتفرق، ثم يتطور ذلك إلى وجود الحقد، ثم يتطور ذلك إلى وجود التكفير والتضليل، ثم إلى القتال وإراقة الدماء.

فكل بلاء جناه المسلمون إنما هو من جَرَّاءِ تَرْكِ التأسي بالنبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، وإلا فإن المسلمين لما كانوا في الصدر الأول على اتباع سنة المصطفى ﷺ كانوا أكثر الناس تماسُكًا وترابطًا، وكانوا أقل الناس اختلافًا وتفريقًا للصف، أما لما نشأت الأهواء والبدع وخرجت الخوارج ونحوهم من أهل الضلال، فالتمس أتباعُ هذه الفرق قدوةً غير رسول الله ﷺ؛ بدأت المشكلة في العالم الإسلامي؛ فبدأ التشاجر والتناحر والخلاف؛ فالاقتتال -والعياذ بالله-.

والتأسي برسول الله ﷺ -كما أن تركه يترك في الأمة خللًا واضحًا بينًا، فإن- الالتزام به يترك في الأمة التحامًا وقوة لا نظير لها، ولهذا؛ فقد عبر ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- بقوله: «إن السنة عُنوان الاجتماع، وإن البدعة عنوان الافتراق»، وهذا مَرْوِيٌّ عن ابن مسعود وعن غيره من الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ-.

فإذن؛ التأسي به -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يُثْمِرُ في الأمة -إن وُجِد- تلاحمًا وترابطًا وتراصًّا في الصفوف، كما أن ضعف التأسي به -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يحدث من الأضرار ما قد ذكرت.

فواجب المسلمين أن يهتموا بهذا الأمر، وأن يُعْنَوا به عناية كبيرة، وأن يُكَرَّر هذا الأمر على مسامعهم؛ فَيُوصَلُ إلى العجائز في خِدْرِهَا وَدُورِهَا، ويوصل إلى جميع النساء، وإلى جميع عوام المسلمين، فضلًا عن علمائهم وطلبة العلم منهم، ويكون الأسلوب والبيان في ذلك أسلوبًا مستمدًّا من النصوص

الشرعية التي هي في غاية البيان والتوضيح، ومعتمدًا على تنبيه العقول وانتباهها؛ لأنها عقولٌ إذا أثير انتباها عَلِمَتِ الحقَّ وَأُرْشِدَتْ إليه -بإذن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

فهذه السنة النبوية الشريفة إذا لم نُعْنَى بها فإن الخلل سوف يكون في أعمالنا، ولماذا نحن نعمل؟ نعمل لِأجل رضاء الله ﷻ وإدراك ثوابه بدخول الجنة والنجاة من النار، فمَن هذا شأنه وهذا عمله أفلا يكون حقيقًا به أن ينظر إلى عمله كيف يكون، وهل عمله هذا صحيح يبلغه ما أراد أم أنه عملٌ ينقطع به فيتخلف عنه في ساعة هو أحوج ما يكون إلى هذا العمل؟

وأضرب مثالًا بالذين يريدون أن يعملوا شيئًا من أمور الدنيا -كبناء العمارات أو نحوها-، فإنهم لا يُقْدِمُونَ على هذا العمل إلا بعد الاسترشاد، وبعد الاستشارات من مهندس إلى آخر، فإن بلغت نفقته إلى أعلى المهندسين ذهب إليه ولو كان خارج البلاد، فإذا كان يفعل ذلك في أمور الدنيا التي سوف تزول وتنقضي، أفلا يليق بعقله الذي دله على ذلك أن يتجه إلى السؤال عن أعمال الآخرة التي هي الأعمال الباقية، وهي الأعمال الدائمة، وهي التي سوف يجازى عليها الإنسان إن خيرًا فخير وإن سوءًا فسوء؟!

لا ريب أن كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر سوف يَلْحَظُ هذا المَلْحَظ، فمن هنا؛ قال الله ﷻ: ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾[النحل: ٤٣-٤٤]، وذلك لأن جمهور الأمة من العامة؛ فأرشدهم إلى السؤال هنا، كما أرشد العلماء إلى التعلم وإلى طلب العلم، ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وسؤال أهل الذكر يكون ببذل الوسع بانتقاء العالم الأحوط العالم الصالح الذي يكون أقرب إلى سنة رسول الله ﷺ من غيره.

فإذا سألت -أيها المسلم- عن الأعمال التي تؤديها فإننا نقول لك: لا بد أن تكون مخلصًا لله ﷻ فيها، وهذا ما يُجْمِعُ عليه الناس عمومًا، وإذا تحقق فيك الإخلاص لله فإنه لا بد أن يتحقق فيك أمر آخر؛ وهو المتابعة لرسول الله ﷺ، ولهذا؛ قال النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»؛ فكل عمل لا يعمله رسول الله ﷺ ولا يعمله الخلفاء الراشدون فهو مردود على صاحبه مهما بلغ في الاجتهاد فيه.

ولا يُشْكِلُ عليك أن هناك أعمالًا قد تتابع المسلمون عليها وهي لم يفعلها رسول الله ﷺ؛ فإن العبرة في الشرع ليست بعمل العامل؛ وإنما هي بحجة العامل ومستنده في الشرع؛ فلو أننا قلنا: إن هذه

الأعمال وُجِدَتْ فهي مشروعة ولو لم يكن رسول الله ﷺ عمل بها، فإنه يلزمنا -أيضًا- أن نقر أعمالًا كثيرة باطلة تتابع أناس عليها كثير ممن ينتسبون إلى الإسلام وليسوا من الإسلام في شيء.

فإذن؛ لا بد أن ننظر إلى حجة العمل ومستنده ودليله لا إلى العمل؛ فإن العمل إذا صدر من غير معصوم فهو عرضة للخطأ والصواب، وصوابُه في متابعة السنة، وخطؤه في مخالفة السنة.

ولهذا؛ فإن الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ- انتبهوا لهذا الأمر؛ فلما وقع في زمنهم الْقَصَصُ وكَثُرَ الْقُصَّاصُ في زمانهم ماذا كان موقف الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ-؟

القصص ظاهرُها ذِكْرٌ لله ﷻ، ظاهرها نفعٌ للناس، وإرشادٌ لهم، وترقيقٌ لقلوبهم، ولكنَّ كُلَّ ذلك لم يكن قاعدة شرعية ومستندًا شرعيًّا يتكأ عليه الصحابة في تسويغ هذا العمل وفي شرعيته، بل كان الصحابة في جملتهم ضِدَّهُ.

ولهذا؛ فإن معاوية -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- لما رأى قاصًّا في مكة استدعاه وقال: «مَنْ أَمَرَكَ بِالْقَصِّ؟»، فقال: «علمٌ أعطانا الله ﷻ إياه نبلغه الناس» -أو كلمة نحو ذلك-، فلم تنطل هذه الكلمة الرقيقة وهذا الاستدلال الْفَجُّ الْوَاسِعُ على هذا الصحابي الجليل الذي عُنِيَ بمعرفة الأحاديث التي فيها افتراق الأمة وعني بالأحاديث التي فيها المخرج من هذا الافتراق المذموم؛ فقال: «أما إني لو كنت قد أبلغتك قبل ذلك بأنك لا تقص لقطعتُ عضوًا من أعضائك، ولكنْ سمعت رسول ﷺ يقول: «لَا يَقُصُّ إِلَّا أَمِيرٌ أَوْ مَأْمُورٌ أَوْ مُخْتَالٍ» وفي لفظ: «أَوْ مُرَاءٍ» في بعض الأحاديث، بمعنى أنك لو قصصت على الناس وأنت لم تكن أميرًا أو لم تكن قد أُمِرت من قبل الأمير؛ فإنك كأنك تريد أن تقول للناس: ها أنا ذا أتكلم، وأعرف الحديث، وأعرف الوعظ والتذكير.

فإذن؛ الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ- نظروا إلى هذا الأمر هل هو كان على عهد رسول الله ﷺ وعلى عهد صحابته أم لا، فلما كان في أغلب صوره ليس عليه عمل النبي ﷺ وليس عليه عمل الخلفاء الراشدين؛ منعوه ولم يلتفوا إلى ما يُجْنَى منه من فوائد.

ولهذا؛ فإن ابن تيمية في لفظ له لما قيل له: إن التغبير والسماع شبكة يُصَادُ بها العوام قال: «نعم، هذه شبكة، ولكنها شبكة مُخَرَّقَةٌ سرعان ما يخرج منها الصيد».

فإذن؛ الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ- فهموا هذا الأمر، وأدركوا أن كل عمل لا بد أن يكون على عمل رسول الله ﷺ، فإن لم يكن كذلك فإنه مردود غير مقبول.

ونظائر ذلك في أقوال الصحابة وأقوال العلماء كثيرة جدًّا، فلا نريد أن نسترسل فيها وأن نستقصي، ولكن حسب المسلم أن يعلم أن القضية شرع الله، وأن القضية دين الله؛ فعليه أن يجتهد في العمل على وفق ما جاء عن رسول اللهﷺ دون زيادة أو نقصان.

هذا نقوله لأهل الفطر السليمة الذين يقبلون الحق إذا بان لهم بالدليل الشرعي، وقد نضطر مع بعض الناس إلى زيادة بيان؛ فنقول: إن الشرع الحكيم هل هو شرع كامل أم شرع ناقص؟

فكل يتفق على قول الله ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا﴾[المائدة: ٣]؛ فالإسلام تام كامل لا يحتمل زيادة ولا يقبل نقصًا، فما دام أن هذه القضية مُسَلَّمَةٌ؛ فلننظر في سنة رسول اللهﷺ: هل شملت جميع ما يحتاجه المسلم في كل زمان ومكان أم لا؟

نعم؛ هذه السنة النبوية المطهرة الشريفة شملت كل دقيقة وجليلة، وجاءت على كل صغير وكبير؛ فما من حكم تحتاجه الأمة في أي زمان وأي مكان إلا وفي سنة رسول الله ﷺ ما يؤخذ منه حكم هذه الواقعة ويستنبط منه حكم هذا الأمر، وهذا الأمر -للأسف- أن أعداء الإسلام من اليهود والنصارى قد تفطنوا له، ويأتي مَن يأتي من المسلمين فيقول: إن الشريعة الإسلامية لم تفِ بجميع الأمور، بل هناك أمور يحتاج أن نزيدها وأن نكملها!! وتختلف موجات هذا الكلام من سوء إلى أسوأ.

فهذا سلمان الفارسي -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- يجيء إليه يهودي فيقول: «لقد علمكم رسولكم كل شيء حتى الخراءة!!»، قال سلمان: «نعم؛ علمنا أن لا نستجي باليمين، وأن لا نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار»، فأكد سلمان الفارسي -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- قول هذا اليهودي، وجاء بهذه الأمور لأجل أن يزيده غيظًا وكَمَدًا.

فالإسلام الذي جاء ببيان أن المسلم لا يشرع له في حال دخول الخلاء أن يُمْسِك ذكَره أو أن تمسك المرأة فرجها بشمالها؛ لأن الحديث في الصحيحين: «نهى أن يمسك الرجل ذكره بيمينه وهو يبول»، وقيس عليه المرأة، والإسلام الذي وضح علاقة الرجل بامرأته في الفراش، ووضح عمل الرجل في دخوله إلى الخلاء، ووضح أمور الجهاد الكبار، ووضح أمور الجهاد الصغار، ووضح أمورًا يطول حصرها وعدُّها من آداب الأكل والشرب، كيف يتنفس المسلم إذا كان الإناء معه فلا بد أن يبعد الْقَدَح عن فيه، وهكذا من الأنظمة القوية الواضحة التي يحتاجها الناس وهي مُقَرَّبَةٌ إلى أذهانهم، وإذا التزموها كانوا في قمة التحضر والمدنية -إن صح التعبير في التحضر والمدنية-.

قال: هذا الإسلام الذي جاء بهذه الأمور يُغْفِل وسائل الدعوة إلى الله ﷻ التي جاء الإسلام بها وحث عليها وأمر بها، فهل الإسلام الذي جاء ببيان هذه الأمور وهذه الجزيئات الدقيقة يهمل ما يحتاجه إليه المسلمون في الوصول إلى الله ﷻ وبلوغ رضوان الله ﷻ ودخول جنته -بفضله تعالى وبكرمه، ثم بأعمالهم-؟! لا يمكن أن يكون الإسلام كذلك، ومن زعم أن الإسلام كذلك فقد ضل الطريق، وأخطأ الصواب، ولم يعلم الإسلام حق العلم.

فإذن؛ هؤلاء نحتاج أن نقول لهم: إن الإسلام جاء بكل أمر ووضح كل شيء، ولهذا؛ لما قال الإمام الشافعي -رَحِمَهُ اللهُ-: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع»، جاء ابن عَقِيلٍ الحنبلي -عَفَا اللهُ عَنْهُ- ففهم هذه الكلمة فهمًا مغلوطًا؛ فرد على الإمام الشافعي، فجاء أهل العلم بَعْدَهُ -كابن القيم في «بدائع الفوائد»- ووضح أن كلمة الإمام الشافعي كلمة صحيحة قويمة، وأنه لا سياسة إلا ما وافق الشرع؛ فالشرع كتاب وسنة وإجماع وقياس، فالسياسة توقيفية على الشرع، لا بد أن يكون الشرع قد نص عليها وبين أحكامها، إما عن طريق النص، وإما عن طريق القياس، وإما عن طريق الإجماع.

فإذن؛ إذاكان الإسلام قد جاء ببيان جميع ما يحتاج إليه المسلم -سواء كان بالنص أو بالدلالة، سواء أخذنا هذا الحكم عن طريق النصوص أو عن طريق القياس على النصوص- فإن الإسلام -والحال هذه- لا يحتاج إلى تكميل أحد، ولا يحتاج إلى زيادة فيه، بل هو واضح بين جلي.

ولهذا؛ فإنه دينٌ باقٍ إلى قيام الساعة، ودين شامل لجميع الثقلين الإنس والجن.

كيف يكون هذا الدين كذلك وهو يحتاج -في زعم المبتدع، وفي زعم مَن اختل تفكيره وعقله، وَقَصُرَ نَظَرُهُ- إلى أن يُتَمِّمَهُ بأمور، فيرجعها إلى عقله أو إلى اجتهاده أو إلى نظره؟

لا يمكن أن يكون هذا الدين عامًّا للثقلين الإنس والجن، شاملًا لجميع الأزمان والأمكنة حتى قيام الساعة، لا يمكن أن يكون هذا الدين خاتم الأديان، إلا إذا كان هذا الدين مشتملًا على جميع ما يحتاج إليه الناس من أمور دينهم ودنياهم.

وهذا الكلام نتكلم به وقد سبق النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ببيانه في عبارات وجيزة، ولكنَّها تخفى على من عميت بصيرته؛ فقد ثبت عنه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أنه قال: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُم، وَأَنْ يُحَذِّرَهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ» وهذا في الصحيح.

وثبت في حديث أبي الدرداء -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- أنه قال: «ما ترك رسول الله ﷺ شيئًا إلا ذكر لنا منه علمًا، حتى طائر يُقَلِّبُ جناحَيْهِ في الجو»، وهذا مأخوذ من قوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «مَا بَقِيَ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا دَلَلْتُكُمْ عَلَيْهِ، وَمَا بَقِيَ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى النَّارِ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرْتُكُمْ إِيَّاهُ -أو: حَذَّرْتُكُمْ مِنْهُ-» -أو كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

فإذن؛ هذا الدين كامل شامل بإكمال الله ﷻ له؛ فليس بحاجة إلى أن يزيد فيه مَن يزيد، وأن يجتهد فيه من يجتهد، بغير نظر إلى نصوصه وأصوله ومقاصده. فهذا ما يتعلق بالكلام عن السنة والحث عليها.

نظرًا لضيق الوقت؛ فإننا نكتفي في الكلام عن هذا الشق، ولكن الذي أحب أن أوصله إلى الإخوة أن الاهتمام بسنة رسول الله ﷺ مما ينبغي أن يتنافس فيه المسلمون، فإن كانت السنة على الوجوب وَجَبَ امتثالُها وحَرُمَ مخالفتُها، وإن كانت السنة على النَّدْبِ والاستحباب فإنه ينبغي للمسلم أن يحرص عليها وأن يهتم لها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا.

وعلى المسلمين أن يعلموا أن اتباعهم لرسول الله ﷺ في كل صغيرة وكبيرة هو سِرُّ نجاتهم، وهو سر فلاحهم، وأنهم على قدر التفريط في اتباع سنة رسول الله ﷺ يكون النقص والضعف فيهم.

فنسأل الله ﷻ أن يوفقنا جميعًا للحرص على السنة النبوية المطهرة، وعلى سنة الخلفاء الراشدين المهديين بعده -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، وأن يرزقنا وإياكم العلم النافع والعمل الصالح.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأسئلة:

السؤال الأول: هذا يسأل عن وسائل الدعوة، هل هي توقيفية أم اجتهادية؟

وسائل الدعوة لا بد أن يكون هناك دليل عليها، إما من كتاب الله، أو سنة رسول الله ﷺ، أو إجماع، أو قياس، فإذا لم يكن ذلك كذلك؛ فليست مشروعة، بل هي مردودة، وهذا هو معنى قولنا توقيفية؛ أي: أنها تُوقَفُ إلى حين وجود نص أو وجود دليل شرعي، إما من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس.

وإذا فُهِمَ الكلام في وسائل الدعوة على ذلك؛ فإن الخلاف يَقِلُّ وَيَنْحَصِرُ.

ومن قال من أهل العلم: إن وسائل الدعوة اجتهادية، فلا أظنه يعني إلا ذلك؛ أي: أنها ترجع إلى الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس؛ وهو: الاجتهاد لاستخراج دليل على هذه الوسيلة.

وأما من خبط وخاض في وسائل الدعوة من غير علم ومن غير برهان فهذا لا يُلْتَفَتُ إلى قوله، كمن ألف في أن التمثيل من وسائل الدعوة إلى الله ﷻ، أو كمن قال -كما رأيت اليوم في مجلة الدعوة- أحد الكتاب كتب في وسائل الدعوة فقال بنص العبارة -وهي مضحكة!-: «فكل وسيلة مباحة يجب العمل بها -أو يجب أن تقاس-»، هذا كلام يصدر من إنسان ما يعرف بدائيات العلم وأساسياته، ما يفرق بين المباح والواجب، فكيف يلتفت إلى قوله أو ينظر إلى ما قرره؟!

السؤال الثاني: هذا -أيضًا- يسأل عن الأناشيد والتمثيل، هل هي من البدع؟

التمثيل لا شك أنه يشتمل على محرمات؛ فهو محرم، فإن استخدم في الدعوة إلى الله ﷻ فهو بدعة من هذا الباب.

وأما الأناشيد؛ فما المراد بها؟ إذا كان المراد القصائد الملحنة ونحو ذلك مما عرفه العرب قديمًا، فإن ذلك سائغ أن يُتَرَنَّمَ به، وقد كان الحادي يحدو في الغزوات مع رسول الله ﷺ.

وإن كانت الأناشيد على طريقة أهل الغناء وطريقة أهل التصوف، فإن ذلك يمنع؛ لأجل ما ورد من الأدلة على المنع من ذلك والتحذير منه.

السؤال الثالث: هل من السنة الأمور العادية التي كان يفعلها ﷺ؟ وهل يؤجر من اقتدى به -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فيها؟ وهل يتحرى فعل السنة العادية -إن صح التعبير- ويتقصد فعلها كما رأينا ورأى بعض الناس؟ أرجو التوضيح والتمثيل.

نعم، كل ما جاء عن النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فإنه يُشْرَعُ العمل به، وَيُحَثُّ على المسارعة إلى تطبيقه، ولهذا؛ فإن النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- كان يُحِبُّ الدُّبَّاءَ -وهي القرع- وكان يتتبعها عند الأكل، فيقول أنس: «لم أزل أحب الدباء؛ لأني رأيت رسول الله ﷺ يتتبعها»، وَبَوَّبَ عليه النووي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: «استحباب تتبع الدباء في القصعة»؛ فيؤخذ من ذلك أن الاقتداء به -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يكون في كل شأن من شؤونه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

والذي ينبغي أن يُلْحَظَ هنا أن بعض السنن قد تُعَارِضُ في واقع العمل في مكان ما أو في وقت ما واجبات، كاستلام الحجر الأسود من الكعبة وتقبيله، فإذا صادف ذلك زحامًا وكان في تطبيق هذه السنة ما يضر بالمسلمين فإنها تترك لأجل ذلك، ولهذا؛ فإن أهل العلم قد يتركون بعض السنن في بعض الأوقات لتحقيق مصحلة أكبر، وهذا قد قرره ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وقرره غيره من أهل العلم، وذلك في

رسالته إلى أهل البحرين، وهي رسالة جيدة جميلة يجدر بكل طالب علم وداعية أن يقرأها وأن يتأملها، رسالة ابن تيمية لأهل البحرين في «مجموع فتاوى ابن تيمية».

السؤال الرابع: في قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[الجمعة: ٩]، أرجو تفسير هذه الآية، وهل السعي هنا حسي أم معنوي؟ وما حكم رفع اليدين في قنوت الوتر سواء كان إمامًا أو منفردًا؟

أما الآية فمعناها: أن البيع والشراء بعد نداء الجمعة الثاني محرم، ولا يصح البيع والحال هذه.

والسعي إلى ذكر الله الذي هو السعي بالأرجل إلى المساجد لاستماع الذكر وحضور الصلاة.

فهذا هو معنى الآية.

وحكم رفع اليدين في قنوت الوتر سواء كان إمامًا أو منفردًا هو من السنن الثابتة عن النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وعن صحابته الكرام.

السؤال الخامس: هل الأمر في باب الآداب يحمل على الوجوب أو النَّدْبِ؟ وكذلك النهي في باب الآداب هل يحمل على التحريم أو التنزيه؟ -جزاكم الله خيرًا-.

الأمر عند جمهور علمائنا إذا أُطْلِقَ فإنه ينصرف إلى الوجوب، ولكنْ هناك من القرائن ما تصرف الأمر من الوجوب إلى غيره، ومن ذلك ما قرره الأصوليون من أن الأمر إذا كان متجهًا إلى أدب من الآداب فإنه يحمل على الاستحباب لا على الوجوب، وهذا مثل الأمر بلبس النعل باليمين، والأمر بلبس النعل جالسًا، ونحو ذلك، فإن أهل العلم قالوا: إن ذلك من باب الندب لا من باب الوجوب؛ وذلك لأنه في باب الآداب؛ ويعللون لأن هذا الأدب -وهو لبس النعل- ليس واجبًا في الأصل؛ فما بني من الأوامر عليه فإنه يكون تابعًا للأصل في عدم الوجوب.

وهكذا النهي، كما في النهي عن مس الذكر باليمين، فإن أكثر الفقهاء يذهبون إلى أن النهي هنا إنما هو للكراهة؛ لأن ذلك في باب الآداب.

وهذا القول الصحيح، وهو الذي قرره كثير من المحققين من أهل العلم كابن تيمية وغيره.

السؤال السادس: هل يجوز ترك سنة في الصلاة -مثلًا- إن كانت هذه السنة تثير الفتنة في البلد الذي هو مقيم فيه؟

السنة هي لا تثير الفتنة، ولكن الذي يثير الفتنة هو الفهم الرديء عند المسلمين الموجودين في هذا المكان، فإذا وجد في المسلمين من هو رديء الفهم إلى هذه الدرجة في مكان ما؛ فكان عمل السنة يثيره ويجعله يُشَغِّبُ على الحاضرين، فتمتد الأيادي إلى الضرب ونحو ذلك، فإن قواعد الشريعة تنص أو تدل على أن ترك هذه السنة هو الأولى والأحوط، بل قد يكون لازمًا في بعض الأحيان إذا كان سيفضي فعلها إلى مفسدة محققة كضرب مؤلم أو قتل أو نحو ذلك.

ولهذا؛ فإن شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- في مواطن أكد ذلك وقرر أن بعض السنن تُتْرَكُ لأجل أن لا تثار الفتنة.

لكن ليس معنى ذلك أن تترك السنة إلى الأبد، تترك في هذا المقام وفي هذا المكان لأجل أن لا تحصل المفسدة التي هي أعظم من تحصيل هذه السنة، ويكون المسلم أو الراغب في هذه السنة دائبًا على التعليم والتوجيه ومحاولة أن يوصل هذه السنة إلى هؤلاء القوم دون أن يَحْدُثَ أذى ودون أن تَقَعَ فتن؛ فهذا هو عمل الصحابة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ- وعمل من جاء بعدهم من علماء الإسلام.

وقد سمعتم ما فعله الأعرابي في المسجد عندما بال، هَمَّ به الصحابة أن يضربوه، فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك، مع أن ذلك منكر يجب أن ينكر، ولكن قد يكون إيقاع الإنكار عليه في ذلك الوقت وفي تلك الهيئة يحدث ضررًا أكبر؛ فهو إذا قطع بوله سوف يتضرر هو في جسمه لما عُلِمَ من أن حبس ذلك يؤثر على الصحة، وأيضًا قد يُلَوِّثُ مكانًا أكبر.

فإذن؛ القاعدة: أن فعل السنن إذا عارضه جلب محرم أو وقوع في محرم فإننا نترك السنة التي هي ندب في سبيل درء هذا المُحَرَّم، ويكون ذلك ليس إلى الأبد؛ وإنما هو إلى أن تهدأ الأمور ثم يستعان عليها في التوضيح والبيان، أو بمطالبه من هو أعلم وأكبر سنًّا منك في هذا المكان أن يُوَضِّحَ السنة وأن يُبَيِّنَهَا.

السؤال السابع: ما هو الضابط في ترك السنن من أجل المصلحة العامة؟

قد أشرنا إلى شيء من ذلك.

السؤال الثامن: بعض طلبة العلم يقولون: لا تشتغلوا عن طلب العلم بقراءة كتب الردود التي تحذر عن البدعة وأهل البدع، فهل هذا الاعتراض... إلى آخر الكلام؟

أولًا: طالب العلم ينبغي له أن يُعْنَى بكتب التأصيل؛ فيقررها في نفسه أولًا؛ لِيتعلم السنة أولًا.

فإذا تقرر ذلك في نفسه، وعرف أصول أهل السنة والجماعة، واستقرت في ذهنه، وبانت دلائلها في قلبه؛ فإنه بعد ذلك يستطيع أن ينظر في الكتب التي تشتمل على كشف الشبهات ودحضها وبيان الخلل الواقع فيها.

أما أن يبتدأ الطالب فينصرف إلى كتب الردود، فإن ذلك ليس من عمل أهل العلم، ولهذا؛ فإن كتب الردود لا يأخذ منها أهل العلم التأصيل في قضايا العقائد؛ فكتب الردود في الغالب يكون فيها من تجاوزات في الألفاظ وتنزل مع المردود عليه ما لا يخفى على أهل العلم وطلبة العلم المتمكنين.

فإذن؛ الوصية أن يحرص الطالب أول أمره على تأصيل المعتقد وتأصيل السنة في نفسه، فيعرف كتب السنة، ويقرأ أدلتها، كـ«التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، و«الواسطية» للشيخ ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وإذا قرأ هذه الكتب وعرف أدلتها فإنه -والحال هذه- قد ينتقل إلى قراءة بعض الكتب التي تتعلق برد الشبهات ونقضها حسب حاجته إلى ذلك في بلده.

وليس معنى ذلك أن هذه الكتب لا قيمة لها، أو لا وزن لها، أو ليس لها اعتبار، ليس ذلك كذلك؛ وذلك لأن هذه الكتب مطلوبة من أهل العلم ومهمة، وهي من الجهاد في سبيل الله، ومن حماية بيضة الإسلام أن تخدش، ولكن هذا شيء والوقوع في قراءتها والتوسع في قراءتها لمن لم يُؤَصِّلْ نَفْسَهُ أولًا شيء آخر.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجمعة ٢٣/ ٦/ ١٤٢٩هـ - ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٨م